REVUE DES SCIENCES COMMERCIALES Numéro Spécial 02, 2017
ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

دور الصادرات خارج المحروقات في تنمية الاقتصاد الجزائري

د.تيغرسي الهواري جامعة الجزائر3

حاج يوسف سارة طالبة دكتوراه جامعة الجزائر3

الملخص : تلعب الصادرات خارج المحروقات دور مهم بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية المصدرة للنفط، حيث لها اثر ايجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات و الدخل الإجمالي ودفع عجلة النمو الاقتصادي خاصة في وقتنا الحالي.والجزائر من الدول النامية التي تعاني من أحادية التصدير، إذ يسيطر النفط على إجمالي صادراتها ما يجعل اقتصادها رهينة للأسواق الخارجية وتقلبات وتذبذبات أسعار هذه المادة الحيوية، ومن هذا المنطلق تكاثفت جهود الدولة الجزائرية على تنويع هيكل الصادرات وذلك من خلال إتباع سياسة تهدف إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات وذلك بوضع مجموعة من الإجراءات والتدابير التي من شانها أن تنهض بالاقتصاد الوطني والخروج من التبعية الاقتصادية للمحروقات، و رغم كل هذه الجهود إلاّ أنه لم يتحقق تنويع ولا زيادة في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات حسب النسب المرجوة ،حيث مازالت صادرات الجزائر من المحروقات تطغى على الصادرات الكلية .

الكلمات الدالة: الاقتصاد الجزائري، الصادرات خارج المحروقات، ترقية الصادرات.

Résumé : L’exportation hors hydrocarbures est un rôle important pour les économies des pays en développement exportateurs de pétrole, qui ont un impact positif sur la balance commerciale, la balance des paiements et le revenu brut et qui stimulent la croissance économique, notamment à l'heure actuelle . Ce qui rend son économie tributaire des marchés étrangers et des fluctuations et des fluctuations des prix de ce matériel vital Dans ce contexte, les efforts de l'Etat algérien pour diversifier la structure des exportations se sont intensifiés grâce à une politique de promotion des exportations hors hydrocarbures.

Les mots clés : Economie Algérienne**,** L’exportation hors hydrocarbure, Promotion des exportations.

1-مقدمة :

تميز الاقتصاد الجزائري بأحادية التصدير للمحروقات والتي تحتل نسبة تقارب **96%** من مجموع الصادرات الكلية، والصادرات خارج المحروقات لم تحظى بالاهتمام والأولية لما كانت أسعار المحروقات مرتفعة، ولكن مع التذبذبات والأزمات التي عرفها قطاع المحروقات كان لزما على السلطات الجزائرية إن تنوع من هيكل صادراتها وتنمى الصادرات خارج المحروقات عن طريق وضع مجموعة من السياسات والإجراءات والتدابير التحفيزية على جميع المستويات قصد إعادة الاعتبار للتصدير خارج المحروقات من اجل تنمية الاقتصاد الجزائري والنهوض به وتفادى الوقوع في أزمات تذبذبات أسعار النفط.

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

ومن هذا المنطلق سوف نحاول في هذه الورقة تحليل مكانة الصادرات خارج المحروقات ودورها في الاقتصاد الجزائري من خلال الإجابة على ***الإشكالية*** التالية:

– إلى أي مدى يمكن أن تساهم الصادرات خارج المحروقات في تنمية الاقتصاد الجزائري؟.

وتندرج تحت هذه الإشكالية ***التساؤلات الفرعية*** التالية:

– ما المكانة التي تحتلها الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

– كيف تساهم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في تنمية الاقتصاد الجزائري؟

الفرضيات:

– تلعب الصادرات خارج المحروقات دور استراتيجي في الاقتصاد الوطني، ومكانة مهمة سواء من حيث مساهمتها في الناتج الخام، او تحريك عجلة التنمية، والتخلص من التبعية للمحروقات.

– تساهم الصادرات خارج المحروقات في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتحقيق التوازن او الفائض في الميزان التجاري.

2– الصادرات خارج المحروقات ومكانتها في الاقتصاد الجزائري

تعتبر الصادرات خارج المحروقات خيار استراتيجي مهم للدولة الجزائرية لتنويع مصادر الخل ومواجهة الانعكاسات السلبية وتذبذب صادرات النفط في الأسواق العالمية، لأجل هذا تسعى الحكومة الجزائرية إلى التركيز على سياسة تشجيع وتنمية الصادرات خارج المحروقات كعملية تنموية طويلة الأجل.

1 –التصدير في الجزائر:

تعتبر قضية التصدير من القضايا الاقتصادية التي أولت لها الدول أهمية كبرى لكونه حلقة وصل في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني، إن ظروف الاقتصاد الدولي اليوم تستدعي من الجزائر وضع اقتصادها بعين الحسبان من أجل تشجيع تجارتها الخارجية، والمقصود بذلك التصدير، حيث قامت الدولة بالنظر في إمكانية زيادة القدرة الإنتاجية ودفعها نحو التصدير عن طريق وضع إستراتيجية وتسهيلات من أجل زيادة فرص التصدير ومواجهة المنافسة الدولية .

أ – أهمية التصدير في الجزائر:

الجزائر من بين الدول النامية التي تحاول بناء اقتصاد مستقل ومتكامل واستغلال ثرواتها من خلال إجراء تغيرات جذرية في هيكل التصدير كي تسمح بتحقيق إيرادات متنوعة تبعا لتنوع الصادرات من جهة وزيادة إنتاج القيم المضافة عن طريق الاندماج بين القطاعات من جهة أخرى، وبتعبير أدق عوض أن تعتمد الجزائر على تصدير المواد الأولية التي تعرف أسعارها تذبذبا في الأسواق العالمية، فإنه ينبغي أن تعتمد على تصدير ناتج عمل الجزائريين الذي يظهر في شكل قيم مضافة من خلال النشاطات الاقتصادية التي يزاولونها داخل قطاعات النشاط المختلفة ، وهذه النتائج سوف تقلص تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج، من خلال تنويع بنية صادراته. (

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

بن لوصيف زين الدين : 2002، ص 3)ويعد قيام اقتصاد تصدير غير نفطي في الجزائر خيار مهم يمكن الاعتماد عليه للحصول على الصرف الأجنبي اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية بشكل منتظم، خاصة وأن المصادر الأخرى من صادرات النفط والغاز الطبيعي لا تتصف بالاستمرارية والاستقرار، وتوجد عدة امتيازات تجعل من التصدير خارج المحروقات توجها منشود يؤدي إلى المساهمة في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري، نذكرها كما يلي:

– التصدير يساهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة بحيث الطلب المحلي غير كافي وقادر على تحقيق هدف النمو المتواصل،

– تعد القطاعات التصديرية مجال خصب لتوليد الوظائف، فالتصدير يرتبط ارتباط وثيق بالبطالة

– يفقد الاقتصاد الوطني الكثير من العملات الأجنبية جراء الاعتماد المتزايد على استيراد المواد الأولية والآلات لتجهيز المشاريع الاستثمارية المحلية، لذلك تزداد الحاجة الملحة للتصدير من أجل تعويض التمويل بالعملات الأجنبية.

– تعمل الصادرات على جلب العديد من الاستثمارات الأجنبية ، والصادرات تسمح بزيادة رأس المال الذي يؤدي إلى التوسع في الإنتاج وإنشاء صناعات جديدة. (توفيق محمد عبد المحسن:2001 ، ص 276

ب –حوافز التصدير في الجزائر:

بحكم أن الجزائر من الدول المصدرة للنفط بشكل كبير تتأثر بتقلبات الأسعار، مما انعكس سلبا على مداخيل البلد وانفجار مشكلة المديونية مع بداية **1990**، وبالتالي تعطلت حركية الاقتصاد الوطني ككل ومن اجل معالجة كل هذا قامت السلطات العمومية برسم إستراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات ومن بين هذه الإجراءات التي تصب جلها في بناء اقتصاد خارج النفط ما يلي:

- **سياسة سعر الصرف:**

قامت الشركات العمومية بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية في افريل **1999** مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارج للإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة طلب سعرية.

- **تامين وضمان الصادرات:** تم إنشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات مع بداية **1996** تديره الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (**CAGEX**) حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية إضافة غلى المشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة.

- **تمويل الصادرات:** من خلال

– تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير، أو أثناء العلمية التصديرية.

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

– إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الصادرات (**FSPE**)، حيث يقوم هذا الصندوق بمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية المسجلة في برنامج وزارة التجارة.

●**الإطار المؤسساتي**: تم إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (**caci**) والشركة الجزائرية للأسواق والمعارض (**safex**) والمرصد الوطني للأسواق الخارجية، وكذا المركز الوطني للوثائق الاقتصادية ثم تحول إلى الديوان الوطني للتنمية الخارجية (PROMEX).

● **إجراءات أخرى**: تتمثل في

– إنشاء شهادة المصدر لبعض المنتجات (**2/ ماي / 1999**) حيث أصبحت الجمارك الجزائرية تشترط الحصول على هذه الشهادة من وزارة التجارة للتصدير حماية لسمعة الإنتاج الوطني في الخارج.

– إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات مهمته القيام برسم الاستراتيجي العلبة لتنمية الصادرات الوطنية ومتابعة تنفيذها.

– الدعوة إلى أنشاء الشركات التجارية المتخصصة في التصدير بهدف التغلب على مشكلة ضعف كفاءة وإمكانيات الشركات الصغيرة والمتوسطة.

– إنشاء ملف وطني للمصدرين (**FIMADEX**) على مستوى الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية مهمته إحصاء جميع المتعاملين الاقتصاديين المصدرين .

– إنشاء مستودع للتصدير على مستوى الجمارك، حيث تقوم المؤسسات المصدرة على تخزين المنتجات المعدة للتصدير قبل شحنها اتجاه البلد المصدرة إليه.

– إنشاء ممثلين تجاريين على مستوى سفاراتنا بالخارج للتعريف بالمنتوج الوطني وفرص الاستثمار الموجودة بالجزائر.

– إصدار الجزائر لقانون توجيهي حول ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويكون مرجعا لبرامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات. (**وصاف سعيدي** ، 2002، ، ص 11،12.)

ج –التصدير خارج المحروقات:

لقد عملت الجزائر مباشرة بعد الأزمة العالمية لسنة **1986** وفي نهاية الثمانينات على وضع أول برنامج للتصدير خارج المحروقات بهدف إدارة التوازن لميزانها التجاري على المدى المتوسط حتى يحقق فائض مستديم على المدى الطويل. تكرست هذه السياسة الجديدة بصورة واضحة ومطلقة مباشرة بعد تحرير التجارة الخارجية ورفع احتكار الدولة على التجارة الخارجية وتحرير الصرف المتعلق بدفع العمليات التجارية الخارجية .تم إنشاء أجهزة وهياكل مختصة مكلفة لمتابعة هذه السياسة، تقوم باستخدام مجموعة من الأدوات والوسائل التي تحقق الترقية مع وضع إجراءات لابد من إتباعها حتى تتم عملية تنفيذ هذه السياسة .(**بلحا رث ليندة**، ص 221،222)

إن أزمة انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية في افريل **1986**هي التي حتمت على الدول ومن بينها الجزائر التوجه الحتمي نحو إيجاد بديل للمحروقات وهو ما اصطلح عليه بالصادرات خارج المحروقات متمثلة في تصدير

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

منتوجات فلاحية وصناعية وخدمية، ومن اجل هذا فان الدولة قد سنت قوانين وتشريعات عديدة تمثلت في الإطار التحفيزي للصادرات خارج المحروقات والذي يركز على مسائل متعددة نذكر منها:

1 -مسالة هيمنة الدولة على التجارة الخارجية والمرونة التي منحت لقطاع التجارة الخارجية خاصة بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم **37/91** المؤرخ في **13-02-1991**، والمتعلق بتحرير عمليات التجارة الخارجية للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين(قطاع عام وخاص).

2 -مجال الضرائب والرسوم والتسهيلات المتمثلة في الإفادات الممنوحة للقطاعين العام والخاص سواء كان إنتاجي أو خدمي (السياحة).

3 -ما يتعلق بجانب التمويل بفضل الإجراءات العديدة والمتمثلة أساسا في جانب تدعيم القطاعات المصدرة والتسهيلات البنكية المختلفة.

4 -مسالة تسويق الصادرات والتي تأخذ جانب مهم في عملية ترقية المنتوج المصدر وتوزيعه وترويجه في الأسواق الخارجية، وهذا بفضل الهيئات التي اسند تاليها هذه المهام منها: الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير وغيرها .(**بن حمود سكينة**، ، 2000 ، ص ص، 211،212.)

د -تنمية الصادرات خارج المحروقات:

نتجت أهمية تنمية الصادرات خارج المحروقات بعد الصدمة البترولية سنة **1986**، فأصبح من الضروري اتخاذ إجراءات صارمة للتصدي للأزمة والتخفيف من هشاشة الاقتصاد الوطني المعتمد بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات .

- **مخاطر الاعتماد شبه الكلى على المحروقات:** يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة في الوقت الحالي، فهو المحرك الأساسي للنمو الصناعي و التكنولوجي لأي دولة، والجزائر من الدول التي تعتمد اعتماد شبه كلى على المحروقات في صادراتها.
- **مخاطر تقلبات أسعار النفط وانخفاض المردودية:** سوف يترتب على الاعتماد على ريوع الصادرات النفط تذبذب في المداخيل من العملة الصعبة والتي تستعمل في إنشاء المستلزمات الاستهلاكية للمجتمع إضافة إلى اللوازم من الوسائل وعوامل الإنتاج مثل : عنصر رأس المال، هذا التذبذب الكبير يؤثر بشكل سلبي على اقتصاديات الدول وخاصة الدول المصدرة للنفط
- **مخاطر فقدان الاستقلال الاقتصادي للدولة:** سيادة الدولة مرتبطة بمواردها الطبيعية وحريتها في تحديد الطرق والسياسات المثلى لاستغلالها بمدى إرادة الدولة، وما تتلقاه من دعم سياسي من الأوساط الداخلية والخارجية، واقتصاديات الدولة النامية تلعب فيها الصناعات الإستخراجية دورا أساسيا، وباستقراء واقع الدول نجدها مازالت تتبع الدول الصناعية الكبرى.

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

● **مخاطر نضوب المخزون النفطي وارتفاع تكاليف الإنتاج:** إن الاستخراج المستمر للنفط يعنى بالضرورة نضوب مكامنه، كما أن العمليات التي يشرع فيها من أجل التنقيب على النفط والتي تجري من أجل تعزيز المخزون وتستوجب أيضا هذه العمليات صرف مبالغ ضخمة.

● **مخاطر التوجه نحو مصادر طاقة بديلة للطاقة النفطية:**

تقسم مصادر الطاقة من ناحية استخدامها إلى مجموعتين:

مصادر أساسية: وهي تلك المصادر التقليدية التي يعتمد عليها بشكل كبير في الحصول على الطاقة مثل: النفط الفحم الغاز الطبيعي.

مصادر طاقة بديلة: وهي مصادر طاقوية حديثة، مثل الطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية، وطاقة الأمواج، الطاقة الهيدروجية والوقود الصناعي، وهي طاقة قليلة الاستخدام حاليا.
(http//:www.mfti.gov.eg/programsexport.htm,date de consultation 19/07/2018, heure 20 :00)

-مبررات اللجوء إلى الصادرات خارج المحروقات:

إن الانخفاض المسجل في نسبة الصادرات خارج المحروقات والاختلال الهيكلي الحاصل على مستواها، إضافة إلى تعثر مسار النمو وزيادة حالة الركود وارتفاع الأسعار وتزايد البطالة، كل هذه الأمور جعلت من السلطات الجزائرية تتحرك بإدراج مسألة تنمية الصادرات خارج المحروقات على رأس الأولويات التي يجب تحقيقها،هذه الاختلالات كانت الدافع الأساسي للتوجه نحو تنويع الصادرات من خلال جملة من العوامل هي:

● **النزعة الحمائية:**

اتجهت الدول الصناعية المتقدمة إلى زيادة النزعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية والصناعية، نتيجة للأزمات المالية التي سادت في عقد الثمانينات، إضافة إلى الركود العالمي الذي ساد معظم الدول الصناعية، وقد اتجهت الدول الصناعية إلى تبني القيود الحمائية غير التعريفية على اثر نجاح اللجان في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية، مما اثر على صادرات الدول النامية.

● **معدل التبادل:**

شهدت معدلات التبادل الدولية تدهور في غير صالح الدول النامية، وهذا راجع إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة إلى الدول النامية إلى الارتفاع الشديد مقابل اتجاه أسعار السلع الدولية إلى الانخفاض باستثناء البترول، والسبب وراء هذا الانخفاض هو تراخي الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي الذي حققته الدول الصناعية.

● **الدين الخارجي:**

لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية في الفترة الأخيرة، وهي نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات فتزايد عجز الحساب الجاري تترتب عليه بالضرورة لجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز وتحقيق فائض في

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

ميزان العمليات الرأسمالية، ويترتب عليه زيادة أرقام المديونية الخارجية وبالتبعية تزداد أرقام المديونية الخارجية.(وصاف سعيدي، ص 8،9.)

2 –ترقية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر:

تولى اهتمام كبير بترقية الصادرات خارج المحروقات ، من خلال القيام بعدة إجراءات وتحفيزات من شانها النهوض بهذا القطاع وسوف نوضح ذلك من خلال مايلي:

ا– الإجراءات

- **تحرير التجارة الخارجية:** لقد أقر قانون المالية التكميلي **1990** منذ تكريس الاحتكار على التجارة الخارجية مبدأ تحريرها، إذا أصبح استيراد البضائع النهائية لإعادة بيعها مع إعفاءها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف أمر مسموح به للمتعاملين التجاريين الذين يمارسون أنشطة بيع بالجملة أو وكلاء معتمدين مقيمين بالجزائر، وهذا بفضل قانون النقد والقرض الذي صدر في **14 افريل 1990** أصبح لأي كيان مدرج في السجل التجاري الجزائري الحق في استيراد السلع لإعادة بيعها و مستوردو البضائع لهم الحق في الحصول على النقد الأجنبي بالكامل بالسعر الاسمي وفقا للأنظمة التي أوردها بنك الجزائر في سبتمبر **1990**، وهذه الأنظمة تهدف في مجملها إلى تمكين المتعاملين الاقتصاديين من انجاز عمليات التجارة الخارجية المتعلقة بالسلع والخدمات وذلك عن طريق بنك وسيط معتمد. (زايد مراد، 2006، ص 165).
- **تخفيض قيمة العملة:**إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية من شأنه أن يعمل على خفض أسعار السلع الموجهة للتصدير مقومة بالعملة الأجنبية ومنه زيادة الطلب الخارجي على الصادرات، فترتفع كمية وحصيلة الصادرات بالعملة المحلية نتيجة لانخفاض السيولة النقدية، فالدينار الجزائري بدأ يعرف انخفاضات متتالية وبدأت تتخذ إجراءات أخرى تصب في الاتجاه العام الذي شرع فيه والاتجاه نحو اقتصاد السوق، وبموجب نظام البنوك والقرض لسنة **1986** أصبح للبنوك التجارية والبنك المركزي دور مهم، وأصبحت البنوك تكتسب بعض الصلاحيات في مجال الصرف وأصبحت تشارك في إعداد التشريعات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية التي أسندت إلى البنك المركزي وأمام الصعوبات التي تواجه الجزائر في مجال المالية الخارجية، وأما المنظمات الدولية فقبلت السلطات الجزائرية بتخفيض الدينار. **(راتول محمد، ، 2007، ص 245.)**

ب– المؤسسات

تم إنشاء مجموعة الهيئات التي أسندت إليه مهام تأطير وترقية الصادرات خارج المحروقات، وهي عبارة عن هياكل داعمة ومساندة، وتتمثل هذه المؤسسات في:

1 –الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية :(PROMEX)

أنشأ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم (**327/96**) المؤرخ في **1** أكتوبر **1996**، وقد اعتبره المشرع هيئة عامة ذات طابع إداري ، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهو موضوع تحت وصاية وزارة التجارة.

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI) :

أنشأت الغرف الجزائرية للتجارة والصناعة بموجب المرسوم التنفيذي رقم **96-93** المؤرخ في **3** مارس **1996** والتي عوضت سابقا بـ الغرفة الوطنية للتجارة (**CNC**) وقد كيفها المشرع الجزائري على أنها هيئة عامة ذات طابع صناعي وتجاري، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع لوصاية وزارة التجارة.

2 -الشركة الوطنية لتأمين وضمان الصادرات(CAGEX) :

تم إنشاء هذه الشركة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم (**205/96**) الصادر في **5** جوان **1996** والمتعلق بتأمين القرض على الصادرات والذي أسس في نص المادة **1** منه نظام التأمين على مخاطر التصدير. وانطلاقا من ذلك أصدرت السلطة القانون الأساسي للشركة والذي يعتبر ذات أسهم بالنظر إلى عقدها الموثق والصادر في **1996/12/03** ذات رأس مال يقدر بـ **250** مليون دج موزعة بصفة متساوية على **5** بنوك و 5 شركات تأمين.(**خلوفي عائشة**، 2013، ص، ص18،19)

3 -الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX):

وضعت السلطات الجزائرية من أولوياتها تطوير الصادرات خارج المحروقات وسمنت كل الوسائل لبلوغ هذا الهدف منذ أكثر من عشريه، ووضعت عدد من التدابير والإجراءات والتأطير موجهة لترقية الإنتاج الوطني في الأسواق الخارجية وهذه التدابير تندرج ضمن إطار سياسة توسيع المبادلات والاندماج العالمي، ولهذا الغرض أسست الوكالة الوطنية لترقية الصادرات الخارجية (الجاكس) ALGEX بموجب المرسوم التنفيذي رقم **04-174** المؤرخ في **12/جوان /2004** الذي سخر ووفر آليات الصادرات خارج المحروقات ووضعت هذه الوكالة تحت وصاية وزارة التجارة.

4 -الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SATEX:

في **24 / 12/ 1990** تم استبدال اسم الديوان الوطني للمعارض والتصدير الذي أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم **87/63** المؤرخ في **1987/03/03** باسم الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ومن مهامها الرئيسية استيراد وتصدير، استغلال وتطوير الهياكل، ترقية الصادرات بكل الطرق الممكنة. **(** نشرية وزارة التجارة ،2013، ص24.)

5 -الصندوق الخاص بترقية الصادرات(FSPE):

تأسس الصندوق الخاص بترقية الصادرات عن طريق قانون المالية **1996**، حيث يقوم هذا الصندوق بتغطية كافة المصارف المتعلقة بالنقل/العبور. نقل البضائع، النماذج وملصقات المعارض لمناسبة إقامة المعارض ومصاريف الإشهار المخصص للتظاهرات المعتبرة.(شربي محمد الأمين 2011، ص 244)

3- أفاق التصدير خارج المحروقات في الجزائر

عزمت الدولة الجزائرية على تبني استراتيجيات وسياسات تنموية قائمة على تنويع مصادر الدخل الوطني، والتوجه نحو اقتصاد السوق و خوصصة المؤسسات الاقتصادية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية المحلية

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

والتخلص من تبعات المديونية والاقتصاد النفطي وترقية الصادرات خارج المحروقات وتحسين مستواها.وإحياء القطاع الصناعي و الفلاحي والخدمي، ورغم كل هذه الجهود المبذولة وسياسات الدعم المبذولة، إلا أن المحروقات بقية أساس بنية الصادرات.

1 –واقع تطور الصادرات خارج المحروقات بالجزائر:

إن الدولة الجزائرية في سعي مستمر إلى التخلص من التبعية شبه الكلية لقطاع المحروقات، ولكن لم تصل إلى المستوى المطلوب بعد.

أ – هيكل تطور الصادرات خارج المحروقات بالجزائر:

عرفت الصادرات خارج المحروقات بالجزائر عدة تغيرات يمكن إبرازها في الجدول الموالي:

جدول رقم01: هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة2000–2014/القيمة:مليار دولار النسبة:%

السنة	صادرات المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		إجمالي الصادرات	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2000	21,06	97,27	0,59	2,73	21,65	100
2001	18,51	97,07	0,56	2,93	19,09	100
2002	18,11	96,79	0,6	3,21	18,71	100
2003	23,99	98,08	0,47	1,92	24,46	100
2004	31,55	97,92	0,67	2,08	32,22	100
2005	45,59	98,40	0,74	1,60	46,33	100
2006	53,61	97,94	1,13	2,06	54,74	100
2007	59,61	98,38	0,98	1,62	60,59	100
2008	77,19	98,22	1,4	1,78	78,59	100
2009	44,41	98,30	0,77	1,70	45,18	100
2010	56,12	98,30	0,97	1,70	57,09	100
2011	71,66	98,31	1,23	1,69	72,89	100
2012	70,58	98,40	1,15	1,60	71,73	100
2013	63,33	98,29	1,1	1,71	64,43	100
2014	61,23	97,38	1,8	2,62	63,85	100

المصدر: لجلط إبراهيم، استخدام التسويق المباشر كأداة اتصالية في تنمية الحصة السوقية للصادرات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية–تخصص تسويق، غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2015-2016، ص 165.

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم **1** أن هناك شبه ثبات في تركيبة الصادرات في الفترة **2000–2014** أي من سنة إلى أخرى، إذ تمثل نسبة المحروقات لمتوسط الفترة **97,98%** من إجمالي الصادرات، أما باقي النسبة والتي تقدر ب **2,62%** فتمثل الصادرات خارج المحروقات.

ب –التنوع السلعي للصادرات خارج المحروقات بالجزائر:

أما بالنسبة لبنية الصادرات خارج المحروقات نجد أنها تتكون حسب أهميتها النسبية من المنتجات نصف المصنعة، المواد الخام، المواد الغذائية، السلع الاستهلاكية غير الغذائية، المعدات الصناعية والتجهيزات الفلاحية ، وكل هذا توضحه بيانات الجدول التالي:

جدول رقم 02: تركيبة الصادرات الجزائرية2000–2014

الوحدة: مليون دولار

السنة	منتجات غذائية	منتجات خام	سلع نصف مصنعة	معدات فلاحية	معدات صناعية	سلع استهلاكية غ غذائية	المجموع
2000	32	44	465	11	47	13	612
2001	28	37	504	50	20	12	651
2002	35	51	551	50	20	27	734
2003	48	50	509	30	01	35	637
2004	59	90	571	47	00	14	781
2005	67	134	651	-	36	19	907
2006	73	195	828	1	44	43	1184
2007	88	169	993	1	46	35	1332
2008	119	334	1384	1	67	32	1937
2009	113	170	692	-	42	49	1066
2010	315	94	1056	1	30	30	1526
2011	355	161	1496	-	35	15	2062
2012	315	168	1527	1	32	19	2062
2013	402	109	1458	-	28	17	2014
2014	323	109	2121	2	17	11	2583

المصدر: من(2000–2004) براق محمد، عبيلة محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد4، ص 129. **من(2005–2014) لجلط إبراهيم**، مرجع سابق، ص 167.

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

من خلال الجدول رقم **2** نلاحظ أن المنتجات المصدرة خارج المحروقات تسيطر عليها أساسا المنتجات نصف المصنعة التي تتمثل في: الزيوت الطاقوية ومواد التشحيم ومشتقاتها الأخرى كالامونياك والهليوم، نتيجة ارتباطها الوثيق بالمحروقات والطاقة، فهي تسايرها في التقلبات والتطورات الحاصلة، حيث كلما زاد سعر وحجم صادرات البترول والمواد الطاقوية، كلما زاد سعر وحجم المادة نصف المصنعة، إذ ارتفعت قيمة صادرات السلع نصف المصنعة الى **2121** مليون دولار سنة **2014** بعد الانخفاض الذي شهدته سنة **2009** بقيمة **692** مليون دولار.

ج– التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية:

نتيجة للاتفاقيات والإجراءات التي اتخذتها الجزائر مع الأطراف الخارجية فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، تتجه غالبية الصادرات خارج المحروقات إلى الدول الأطراف في الاتفاقيات، والدول ذات التقارب الجغرافي، وتتوزع هذه الصادرات على شريحة واسعة من المتعاملين، في الصدارة تأتي دول الاتحاد الأوروبي من ناحية التصدير ثم تليها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبعدها أمريكا الجنوبية ثم دول أسيا باستثناء الدول العربية، والدول العربية دون المغرب العربي بعدها، ومن ثم باقي دول إفريقيا، وفي الأخير دول المغرب ودول المحيط.

والشكل الموالي يوضح الزبائن الست للصادرات الجزائرية لسنة 2015

الشكل رقم01: زبائن صادرات الجزائر 2015

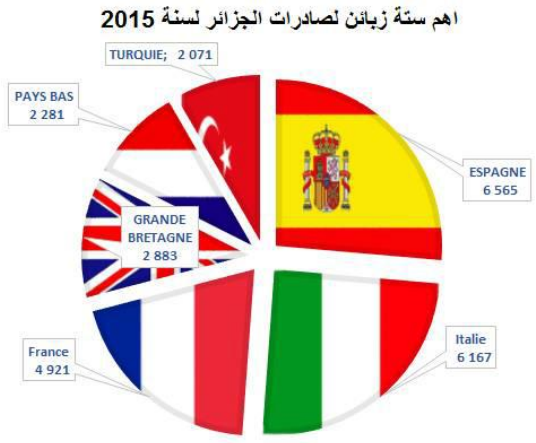

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم **4**.

2 –تحديات وعقبات التصدير خارج قطاع المحروقات:

تعتمد الجزائر بشكل أساسي على صادرات المحروقات في تمويل احتياطاتها من العملة الصعبة، ولم تكن إجراءات وتدابير دعم وتشجيع وتنمية الصادرات خارج المحروقات فعالة إلى حد ما، إذ ظلت لا تتعدى **5%** في أحسن

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

الظروف، ولم تنطلق بالشكل المخطط لها، فالأرقام تدل على وجود انحراف ما بين الأهداف المخططة وبين الأرقام المنجزة حيث نكتشف وجود محيط غير سليم تتخلله المشاكل والعراقيل التي تعترض انطلاقة الصادرات بالشكل المرغوب فيه، وهنا يمكن ذكر الاختلالات التي تحول بين المنتج الجزائري خارج المحروقات إلى الأسواق الدولية كما يلي:

أ -المشاكل على المستوى الجزئي:

- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد.
- تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المدني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف .
- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضي على كل فرص الإبداع والابتكار.

ب -المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي:

- غياب الإستراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات ولتحقيق تنافسية، تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي والتشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية .
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.
- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول
- سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة لمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم التغليف بالإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي.

ت -المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي:

- غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات.
- وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير.
- عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي وما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسات. (بن جلول خالد، 2008-2009، ص 121،122،123.)

وفي الأخير يمكن القول أن نجاح سياسة تشجيع الصادرات في الجزائر يقضى رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلد على اعتبار أن السوق المحلى الآن أصبح سوقا منفتحا

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

على العالم، وإقامة تحالفات فيما بين المؤسسات، فالجزائر تمتلك ميزة نسبية في عدة قطاعات كالفلاحة، الصناعة الاستخراجية، الصناعة التقليدية، السياحة مما يجعل أمر ترقية الصادرات الوطنية ممكن بتضافر الجهود من اجل بناء اقتصاد غير نفطي(خارج المحروقات).(وصاف سعيدي، ص 14.)

ورغم الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب، نظرا للعراقيل والتحديات والصعوبات التي تواجهها.

4-خلاصة:

بما أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد شبه نفطي(أحادي التصدير) فقد خلق أزمة اقتصادية من خلال التغيرات والتذبذبات التي تطرأ على أسعار النفط، الأمر الذي جعل من السلطات الجزائرية تتدخل باتخاذ عدة إجراءات وتدابير من شانها النهوض بالاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال تبنى إستراتجية لتنويع صادراتها عن طريق ترقية الصادرات خارج المحروقات، ورغم الجهود المتضافرة للسلطات الجزائرية إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب نظرا للمعوقات والتحديات التي تواجه عمليات التصدير.

قائمة المراجع:

- توفيق محمد عبد المحسن، التسويق ودعم القدرة التنافسية للتصدير، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2001.
- بن لوصيف زين الدين، تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، مارس، 2002.
- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر- الواقع والتحديات-، مجلة الباحث، العدد 1، 2002، جامعة ورقلة.
- بن حمود سكينة، الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، بدون ذكر اسم المجلة، العدد 14، ديسمبر، 2000، جامعة منتوري، قسنطينة.
- راتول محمد، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، 2007.
- براق محمد، عبيلة محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد4.
- خلوفي عائشة، تقييم اثأر برامج الاستثمارات العامة على إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال (2001-2014) جامعة سطيف، يومي 12/11 مارس 2013.
- بلحارث ليندة، نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

– شربي محمد الأمين ، أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات النفطية، دراسة حالة FSPE و CAGE خلال الفترة (1998-2009) ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011.

– بن جلول خالد، اثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2008-2009.

– لحلط إبراهيم، استخدام التسويق المباشر كأداة اتصالية في تنمية الحصة السوقية للصادرات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية-تخصص تسويق، غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2015-2016.

– زايد مراد، دور الجمارك في ضل اقتصاد السوق-حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، غير منشورة، جامعة يوسف بن خدة، 2006.

– المرسوم التنفيذي رقم 74/4 المؤرخ في 12 جويلية 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية العدد 39، الصادر بتاريخ 16 جويلية 2004.

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، نشرية وزارة التجارة ،2013.

Site internet

- http://www.douane.gov.dz/pdf/r périodique/série.pdf.
- http//:www.mfti.gov.eg/programsexport.htm,date de consultation 19/07/2018, heure 20 :00.
- Centre National De L'informatique Des Statistiques, Statistiques Du Commerce Extérieur de L'Algérie, période, année 2015.